

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ايد-اير ١٩٩٢



النظام العالمى الجديد وانعكاساته على أفريقيا

د . رجاء ابراهيم سليم

ولكى نتفهم انعكاسات النظام العالمى الجديد على القارة الافريقية لابد من القاء الضوء على مفهوم النظام العالمى وعلى علاقته بالدول الافريقية .

مفهوم النظام العالمى :

نقصد بالنظام العالمى تحديد القوى الفاعلة فى ذلك النظام وشكل العلاقة بينها ، وقد مر النظام العالمى بعدة تغيرات ، تغيرت فيه القوى الفاعلة واختلف شكل العلاقة بينها من مرحلة الى اخرى .

وقد تميز العالمى الذى ظهر بعد الحرب الثانية بوجود قطبية ثنائية ، يستأثر كل قطب منهما بالهيمنة بكل جوانبها ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا على الدول التى يشملها المعسكر التابع له . وقد تأرجح هذا النظام ما بين الحرب الباردة وبين التعايش السلمى والوفاق حتى اندلاع الاحداث الاخيرة فى الاتحاد السوفيتى فى اغسطس ١٩٩١ ، حيث اتخذ هذا النظام شكلا مغايرا لما كان فى السابق وظهرت الولايات المتحدة كأبرز القوى على الساحة الدولية .

النظام العالمى وافريقيا :

يمكن مجازا تقسيم النظام العالمى وعلاقته بالدول

الافريقية الى اربع مراحل :

١ - المرحلة الاولى منذ التكالب الاستعماري على افريقية

انارت التطورات والاحداث المفاجئة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى مؤخرا اهتماما دوليا واسعا ، لأنها وقعت فى دولة لها

تأثيرها فى السياسة الدولية هى الاتحاد السوفيتى . اثر قيام مجموعة من معاونين للرئيس جوربا تشوف باقصائه عن السلطة والاستيلاء على الحكم ، مستغلين معاناة الشعب وازدياد معدلات البطالة بسبب سوء الاحوال الاقتصادية وارتفاع الاسعار . ان هذه الاحداث تثير فى الذهن سؤالاً هاماً وجوهرياً يرتبط بالمستقبل السياسى للقارة الافريقية ، لان المصير السياسى للقارة ارتبط دائما بالنظام الدولى ، فنحن نعيش فى عالم تتشابك فيه المصالح وتتفاعل وتترابط فيه الاحداث ، ويمكن الزعم بان مسار التاريخ السياسى الحديث للقارة الافريقية سار فى خط متواز مع تطور النظام العالمى .

ولكن نتفهم الارتباط بين العالمى الجديد وبين تطور الاحداث السياسية فى القارة الافريقية وانعكاساته على القارة ، لا مفر من الحديث عن سياقة التاريخى ، والهدف من الرجوع للتاريخ هو الاستفادة بما فيه من دروس وعبر .



خاصة بعد مؤتمر برلين عام ١٩٨٤/١٩٨٥ حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ب - المرحلة الثانية تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى أوائل الثمانينات بمجيء جورباتشوف للحكم في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ .
ج - المرحلة الثالثة في الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ .

د - المرحلة الرابعة تأتي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في الاتحاد السوفيتي في اغسطس عام ١٩٩١ .

١ - المرحلة الأولى : حدث تكالب استعماري اوروبي للسيطرة على الدول الافريقية بلغ الذروه في مؤتمر برلين عام ١٨٤ / ١٩٨٥ ، الذي حضرته ١٣ دولة اوروبية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة (ومن الصعب تحديد تاريخ بداية العمليات الاستعمارية التي قام بها الاوروبيون في القارة الافريقية ولكن يمكن اعتبار عام ١٤١٥ م بداية لهذا النشاط حين احتل البرتغاليون قلعة سبته في المغرب في ذلك العام) .

في تلك الفترة كانت الدول الاوروبية هي محور النظام العالمي ، ولم يكن هناك دور للولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن قد ظهر بعد ، وبعد مؤتمر برلين كانت تبعية الدول الافريقية كالتالي :

استعمرت فرنسا كلا من موريتانيا والسنغال والنيجر وفولتا العليا ، والجزائر وتونس والمغرب ومالي وافريقيا الاستوائية والجابون وافريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وتشاد والصومال الفرنسي ومدغشقر وساحل العاج ، وجزر القمر ، واستعمرت بريطانيا كلا من مصر والسودان وكينيا واورغندا وجامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا وروديسيا وزامبيا وجزر سيشل وجنوب افريقيا . واستعمرت ايطاليا كلا من ليبيا والصومال ، واستعمرت بلجيكا كلا من الكونغو ورواندا . واستعمرت ألمانيا كلا من تنجانيقا وناميبيا وتوجو والكاميرون . اما البرتغال فكان يتبعها كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر . وكانت دوافع هذه الدول لاستعمار افريقيا هي دوافع دينية وسياسية وعسكرية واقتصادية .

ولعبت هذه الدول الاوروبية دورا كبيرا في تحديد مستقبل القارة من خلال رسمها لحدود الدول بما يتماشى مع مصالح الدول الاستعمارية . وخلال تلك الفترة عانت الدول الافريقية من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وظهرت الحركات التحريرية التي تنادي بالاستقلال ، وكانت هذه الحركات تلاقى ضربات متلاحقة لاجهاضها ، حيث عملت كل هذه الدول الاستعمارية على استمرار تبعية الدول الافريقية لها .
ب - المرحلة الثانية : وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حيث ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين وقطبي النظام الدولي ، ولما كان هدف كل من القوتين الاعظم هو تعظيم قوتها ومنع

القوى الاخرى من محاولة النيل منها بعد الحرب العالمية الثانية لذلك كانت دول العالم الثالث وخاصة الدول الافريقية مسرحا للصراع الدولى بين القوتين الاعظم . وقد انعكست هذه الحرب الباردة في سلوك كلتا لقوتين تجاه الدول الافريقية . وكانت سياسة الولايات المتحدة في ذلك الوقت قائمة على احتواء الاتحاد السوفيتى عسكريا ، ومحاصرته اقتصاديا ووقف توسعه العسكرى والاقتصادى والسياسى . وتعتبر هذه الفترة هي بداية علاقات الدول الافريقية بالاتحاد السوفيتى .

وقد ترتب على الحرب الباردة ان سارع كل معسكر الى تقديم الحماية والعون الى اى نظام سياسى يمكن ان يسانده في الحرب الباردة ضد المعسكر الاخر ، او ان يثير القلاقل والاضطرابات لاي نظام يقف عقبة امام مصالح المعسكر الاخر ، بغض النظر عن شرعية او شعبية هذا النظام . كذلك ترتب على الحرب الباردة اخفاء حقيقة مايجرى داخل دول العالم الثالث ومنها الدول الافريقية وكلا النظامين الاشتراكى والراسمالى اسبغ دعاية ايديولوجية مضللة على ان هذا النظام او ذلك نظام ديمقراطى على الرغم من انها نظم شديد الاستبداد . وفي هذه المرحلة تم قهر الشعوب الافريقية لصالح الحكام . ولم تكن قارة افريقيا حتى اواخر الخمسينات احدى مناطق صراع القوى الكبرى حتى ظهرت مشكلة الكونغو عام ١٩٦٠ ، وقضية انجولا عام ١٩٧٠ ، وقضية القرن الافريقى ، وغيرها من القضايا الافريقية التى ظهرت بعد ذلك . وقد عملت القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على تدعيم الحركات المناهضة لحكوماتها .

وفي فترة الستينات كانت التربة السياسية والاجتماعية للدول الافريقية مناسبة لنمو وازدهار الماركسية . فقد استطاع الاتحاد السوفيتى بمهارة ان يستغل ما انطوت عليه علاقات الدول الافريقية بالغرب من تناقضات وصراخ في المصالح ، وزدادت العلاقات توثقا بين الاتحاد السوفيتى وهذه الدول ، فطبقت هذه الدول النظام الاشتراكى ، وتكونت الاحزاب الشيوعية فيها ، الا انها لم تكن احزابا جماهيرية ولم ينفرد اى منها بالسلطة . وبذلك نجد ان الدول الافريقية انقسمت فيما بينها ، فبعضها انتهج نظامه السياسى النظام الاشتراكى ، والبعض الاخر ظل على صلاته القوية بالدول الغربية . ومن الدول التى طبق فيها النظام الاشتراكى : مصر وغانا وكينيا ومالى وتنزانيا واثيوبيا وزيمبابوى ومدغشقر والجزائر والكونغو برازافيل وليبيا وغينيا كوناكرى .

الا ان ضالة ما انجزته النظم الاشتراكية في الدول الافريقية على صعيد التنمية الاقتصادية وانكشاف عيوب نظام التخطيط المركزى ادى الى عدم الايمان بجدوى هذا النظام والعودة الى استخدام آليات السوق ونبذ صيغة الحزب الواحد والاتجاه نحو التعددية الحزبية خاصة في السنوات الاخيرة .

ونظرا للاهمية المتزايدة لافريقيا حاولت هذه القوى الأوروبية بشئى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والايديولوجية ان تقنع او تجبر العديد من الدول الافريقية على اتخاذ اتجاه سياسى معين ، ومن هذه الوسائل استخدام المرتزقة وتشكيل او تدعيم احزاب عملية وتحريك الاقليات القومية وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية ، واثارة صراعات الحدود ، والتخفى وراء الانقلابات العسكرية ، ومساعدة الحركات الانفصالية ضد حكوماتها ، بل ان هذه الدول عملت على زرع حكام نظم موالية لها ، ضد ارادة الشعوب ، كذلك قامت هذه الدول باذكاء الصراعات القائمة وانهاء الصراع بما يتمشى مع مصالحها .

ج - المرحلة الثالثة منذ عام ١٩٨٥ ومجيء جورباتشوف الى السلطة حتى أحداث أوروبا الشرقية في أواخر عام ١٩٨٩ ، حيث كان للتحويلات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي بعد اعلان البروسترويكا والجلاسنوست أثرها على دول أوروبا الشرقية وهي المجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمانيا الشرقية . ويرجع الانهيار السريع للنظم السياسية في دول أوروبا الشرقية الى انزعاج النخب الحاكمة فيها عن بقية القوى الفاعلة في مجتمعاتها ، كما ان هذه النظم الحاكمة لم تأت للحكم نتيجة ارادة شعبية وانما فرضت فرضا من قبل القوات السوفيتية ، كما كان للاتحاد السوفيتي هيمنة سياسية وعسكرية واقتصادية على هذه النظم .

الا انه بعد البروسترويكا وجدت مصلحة سوفيتية في التخلص من القيادات الشيوعية المتحجرة في هذه الدول . ومن ناحية اخرى فانه نتيجة ان هذه الدول قطعت شوطا في التعليم ، اصبح المطلب الديمقراطي ملحا مع تفشى الفساد واساءة استخدام السلطة وبرز التناقض بين الاطار النظري والتطبيق العملي .

وبعد تساقط النظم السياسية في دول أوروبا الشرقية بدا واضحا ان النظام العالمى الذى قام في اعقاب الحرب العالمية الثانية ينهار ليفسح الطريق امام نظام عالمى جديد ، فهل للنظام الليبرالى بشقيه الاقتصادى (الرأسمالى) والسياسى (التعددى والنيابى) ان يحسم الصراع لصالحه ويصبح هذا النظام الوحيد المهيمن بدون منافس ؟ وماهى اثر هذه التحويلات على الاوضاع في دول العالم الثالث وبشكل خاص الدول الافريقية ؟ .

في هذا السباق تبرز ثلاث ملاحظات هى :

١ - في اطار التحويلات في النظام العالمى نفسه تمت سياسة اصلاحية قام بها جورباتشوف اثرت على المنطلقات الفكرية والايديولوجية للماركسية على وضع الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى وعلى احتمالات انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى .

٢ - ان العلاقة بين النظام العالمى بقطبية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والنظم الفرعية او الاقليمية تسير غالبا في اتجاه واحد من المركز الى

المحيط ، ويعنى ذلك ان اى تحولات عميقة داخل المركز تتطلب ان تكيف الاطراف نفسها طبقا لها او تتناقل مع هذه التحولات .

٣ - اذا نظرنا لطبيعة التفاعل داخل الدول الافريقية نفسها نجد ان هناك معياران يمكن الاستناد اليهما لتوضيح الخط الفاصل بين النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي وهما : تداول السلطة ودرجة المشاركة السياسية ، واذا استندنا لهذين المعيارين نجد ان غالبية النظم الافريقية نظما غير ديمقراطية . كما نجد تفاوتا فيما بينها فيما يتعلق بدرجة التحول الديمقراطي ، فنجد نظما سارت في طريق الديمقراطية ونظما مازالت جامدة وديكتاتورية .

كما ان الديمقراطية في الدول الافريقية ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية ، فنجد ان اهم خصائص الاقتصاديات الافريقية انتشار الفقر على نطاق واسع ، هذا الانتشار الشديد للفقر بما ينطوي عليه من انشغال الافراد بالسعى وراء قوتهم الضروري ، جعلهم بعيدين عن اى مشاركة فعالة في الحياة السياسية ، ولما كانت السمة الغالبة للتطور الاقتصادي في القارة الافريقية بعد الاستقلال هي ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، واصبحت الدولة هي المحتكر الوحيد للنشاط الاقتصادي صاحب ذلك انتشار الفساد الحكومي . وبحلول الثمانينات اخذت الازمات الاقتصادية تتفاقم وتأخذ بخناق الدول الافريقية مما اوقعها في براثن الديون ، وقد ادت هذه الازمات الاقتصادية الى نتائج سياسية خطيرة منها :

- عجز الحكومات عن تحقيق اهداف مجتمعاتها في التنمية والتقدم .
- ازدياد وعى الجماهير بمظاهر الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية .
- ازدياد عمق تبعية الدول الافريقية والاقتصادية والسياسة للقوى الرأسمالية العالمية .

وهذا ليس في صالح مسيرة الديمقراطية ، ان انة لا يترك للاختيارات الوطنية الا القليل جدا فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة ، وبالتالي يضع السلطة الحاكمة في موقف بالغ الصعوبة ازاء المعارضة الداخلية مما يضطرها احيانا الى اتباع اساليب القمع المباشر .

ويمكن القول ان الدول الافريقية تعيش ازمة مركبة للديمقراطية تدور حول اسلوب التعامل بين الحكام والشعب ، وقد تفرع عن هذه الازمة ازمات اخرى تشكل النسيج العام لازمة الديمقراطية وهذه الازمات هي : ازمة القيادة السياسية ، فنجد ان الزعماء المؤسسين احاطوا انفسهم بهالة من القدسية ، وازمة الحرية السياسية والحقوق المدنية ، وقد اشارت تقارير منظمة العفو الدولية الى ان هناك انتهاكات مستمرة للحريات والحقوق السياسية في كثير من الدول الافريقية ، وازمة

التنمية السياسية حيث يوجد عدم استقرار سياسي واضح ، واصبحت الصراعات الاجتماعية والسياسية تشمل المجتمعات ككل وليس فقط الحكومات . ومن جانب آخر أصبحت الاقتصاديات والسياسات العامة في افريقيا عاجزة عن تحقيق الحاجات الاساسية للشعوب الافريقية ، فالشعوب الافريقية تستهلك اكثر مما تنتج من الغذاء ، وهذا يعنى تعميق التبعية وزيادة الاعتماد على واردات الغذاء من الخارج ، هذا بالإضافة الى أن خبرة التطور السياسي في الدول في الدول الافريقية اثبتت ان الفساد اصبح موجودا في كثير من النظم الافريقية الحاكمة . فنجد ان الموارد العامة تستخدم لتحقيق اغراض خاصة ، ومحاولة تحقيق مزايا سياسية ومادية من خلال السيطرة على السلطة .

وقد كان للتحويلات التي شهدتها دول الكتلة الاشتراكية في اوربا الاشتراكية اثار بالغة الاهمية على مسيرة التطور الديمقراطي وطرح صيغ جديدة للتعددية السياسية في الدول الافريقية خاصة الدول التي كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي ، فقد تخلت بعض الدول الافريقية بالفعل عن صيغة نظام الحزب الواحد واتجهت الى التعددية الحزبية او اتخاذ اجراءات ديمقراطية مثل الجزائر ، وساوومي وبرنسيب ، وزامبيا التي جرت بها انتخابات برلمانية عام ١٩٩١ لأول مرة منذ ٢٧ عاما ، وفي الكاميرون اصدرت الجمعية الوطنية في ديسمبر عام ١٩٩٠ قانونا يسمح بتعدد الاحزاب ، كما تقرر تطبيق التعددية الحزبية في مالي بعد اندلاع المظاهرات واقالة الرئيس موسى تراوري في ٢٢ مارس ١٩٩١ ، وفي موريتانيا تعهد الرئيس الموريتاني بتطبيق التعددية قبل نهاية عام ١٩٩١ ، وفي النيجر ناقشت الحكومة انتقال البلاد الى النظام الحزبي في ابريل ١٩٩١ .

واضحى منطقيا بعد التحويلات التي شهدتها النظام الدولي ان تسعى هذه الدول الافريقية لاقامة علاقات مع الدول الغربية بهدف جذب المساعدات والاستثمارات الاجنبية ، فنجد ان سياسات جورباتشوف قد حولت الاهتمام الغربي الى اوربا الشرقية ، وانحسر الاهتمام الغربي عن المشكلات الاقتصادية والسياسية للدول الافريقية ، وفي تلك الفترة قامت عدة انقلابات في الدول الافريقية خاصة في الدول التي كان يساند الاتحاد السوفيتي زعماءها مثل منجستو في اثيوبيا وموسى تراوري في مالي وسياد بري في الصومال وحسين حبري في تشاد وشهدت مؤخرا مدغشقر اضطرابات داخلية .

د - المرحلة الرابعة النظام الدولي بعد عام ١٩٨٩ :
النظام الدولي الجديد وضع ان الولايات المتحدة تتمتع فيه بنفوذ كبير نتيجة تنامي قوتها وتعاظم تأثيرها على مجريات الاحداث في مناطق العالم المختلفة في الوقت الذي توارى فيه دور الاتحاد السوفيتي (ولا اقول

اختفاء دور الاتحاد السوفيتي (نتيجة للظروف الداخلية التي مر بها .

الا أن العالم يشهد اليوم بروز قوتين يتعاظم دورهما هما : أوروبا الموحدة التي تتمتع بمزايا سياسية واقتصادية وحضارية كبيرة ، خاصة بعد عام ١٩٩٢ عند دخول الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة . والقوة الثانية هي اليابان التي تحرز معدلات كبيرة في التطور التكنولوجي ، وكذلك الدول التي تدور في فلكها ، وبذلك يمكن القول ان النظام الدولي القديم الذي كان قطباه هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدأ ينحسر وبدأ تكون نظام جديد له ضوابطه وتوازناته . فهل تؤدي عودة جورباتشوف ومساندة الغرب له الى ترسيخ احادية القطب في النظام الدولي بزعماء الولايات المتحدة بحيث تنفرد الولايات المتحدة برسم سياسة القارة ؟ واذا نظرنا للموقف الغربي الحالي نجد ان الولايات المتحدة ومعها بريطانيا تنزعان للسيطرة واستخدام أسلوب الضغط والرغبة في بناء نظام احادي القطبية . وهل الانتصار الذي حققه بوش في حرب الخليج يجعل من حقه ان يتصرف باعتباره الحاكم المطلق الوحيد للعالم ؟ هل يتحول الاتحاد السوفيتي الى الاقتصاد الحر ؟ خاصة بعد سماحه لفريق من جامعة هارفارد الامريكية بالمشاركة في وضع خطة الاصلاحات الاقتصادية السوفيتية ؟

ثانيا : - الدروس المستفادة وانعكاس النظام الدولي على القارة :

ان نظره تحليلية للاحداث العالمية الاخيرة لابد ان تقودنا الى الاستنتاجات الآتية التي ينبغي للدول الافريقية أخذها في الحسبان .

١ - انه يوجد احتكار مطلق للتكنولوجيا والسلاح والمال من دول الغرب الرأسمالية وفي ظل الرقابة المشددة من قبل الولايات المتحدة ، وانه يتم تحويل المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وكذلك التبادل التجاري لصالح العلاقات الجديدة بين الشمال على حساب الجنوب .

٢ - في ضوء المتغيرات العالمية التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي لم تعد الدول الافريقية ضمن أولويات اهتمام الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية فقد اتجه هذا الاهتمام الى دول أوروبا الشرقية ، وذلك يعني ان تدفق رؤوس الاموال سواء كانت في شكل معونات أو استثمارات سوف تنحسر عن الدول الافريقية مما يفاقم من أزمتها الاقتصادية ، وبالتالي مديونيتها ، وهنا يمكننا القول ان مشكلة الديون المتفاقمة في الدول الافريقية لن تجد طريقها للحل في القريب العاجل .

٣ - كان الاتحاد السوفيتي يعتبر مصدرا للسلاح لبعض الدول الافريقية ولكن بعد التطورات الاخيرة فان الدول الافريقية ستجد نفسها امام مصدر وحيد للسلاح هو

الغرب . هذا المصدر يقوم بفرض شروطه وحجب أسلحته المتقدمة واغراق هذه الدول بالأسلحة التقليدية . هل تحاول الدول الأفريقية نبذ خلافاتها وانهاء حروبها حتى لا تكون تحت الضغط من قبل الغرب لتحقيق مصالحه على حساب مصالح شعوبها ؟

٤ - ان انهيار النظام الشيوعي جعل الدول الغربية تسارع الى مساعدة الاتحاد السوفيتي لمواجهة ازمته الحالية حتى لا تعود الشيوعية مرة أخرى ، فنجد ان فرنسا والمانيا طالبتا مؤخرا بتقديم مساعدات غربية واسعة النطاق الى الاتحاد السوفيتي ، لمساعدته على اصلاح اقتصاده المنهار على غرار مشروع مارشال الذي قدمته الولايات المتحدة لأوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية .

٥ - نتيجة لانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة الدولية حاليا ظهرت اتجاهات الولايات المتحدة ودول أوروبا غير الودية نحو افريقيا بعد توارى تأثير الاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية ، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية الاقتراح المصري بشأن استحداث قنوات جديدة لتزويد الدول الأفريقية بالمعونات الفنية ، من خلال قيام تعاون ثلاثي بين مصر والدول الأفريقية والولايات المتحدة ودول أوروبا ، على غرار التعاون المصري الياباني ، واشترطت الولايات المتحدة ضرورة مشاركة اسرائيل في عمليات التعاون المشترك لدعم الدول الأفريقية بالمساعدات وتعديل اغراض الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية . وكما هو معروف فان الصندوق يهدف الى مواجهة عمليات تسلل اسرائيل داخل القارة الأفريقية ، وكانت اسرائيل قد اعدت مؤخرا خطة شاملة لتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية للدول الأفريقية ، وخاصة للدول التي اعادت علاقاتها الدبلوماسية معها ، وتهدف الخطة الاسرائيلية الى تشجيع باقى الدول الأفريقية على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، والسعى للحصول على منح جديدة من الولايات المتحدة لتقديمها الى الدول الأفريقية .

٦ - ان الصراع الدولي الراهن بين القوى الكبرى يتركز الان في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، لتوظيفها من أجل الوصول الى أعلى معدلات للإنتاج لتحقيق الرفاهية لشعوبها . لذلك نجد صراعا خفيا يدور بين هذه الدول للحصول على المواد الخام التي تدخل في الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل البلوتونيوم واليورانيوم . ومن المعروف ان هذه المعادن توجد في بعض الدول الأفريقية مما يجعلها مطمعا لهذه الدول لفرض نفوذها عليها فقد كانت افريقيا دائما عاملا هاما في حسابات الدول الكبرى لديها بالخامات الاستراتيجية .

٧ - ان النظام الدولي الجديد يثير تساؤلا عن مستقبل حركة عدم الانحياز التي تنتمي اليها الدول الأفريقية .

وقد برزت تلك الحركة عام ١٩٥٤ حيث قامت في ظل مناخ يسوده الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ورفضت ان تنضم الى أى من المعسكرين ، وقد شكلت تلك الحركة قوة جماعية لبلدانها حيث ساعدت على نجاح حركات التحرير في بلادها ، الا ان حركة عدم الانحياز شابها كثير من السلبيات ، من هذه السلبيات مظاهر الضعف وعدم القدرة على المبادرة الفعالة ، الامر الذى جعلها حبيسة الشعارات دون ممارسة دور فعال في العلاقات الدولية أو حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تعاني منها دولها ، بالإضافة الى فشلها في حل الصراعات بين اعضائها ، فضلا عن ذلك ان أحداث أوروبا الشرقية والصراعات الداخلية في يوغسلافيا ، التى تعتبر من الدول المؤسسة للحركة ، قد اضعفت الحركة كثيرا ولم يظهر أى رد فعل ايجابى من دول عدم الانحياز لانقاذ يوغسلافيا من الوضع المتفاقم فيها . ولم يكن لحركة عدم الانحياز دور في القضايا الجديدة التى برزت على الساحة الدولية مثل حماية البيئة ونزع السلاح . فهل يمكن ان يكون لحركة عدم الانحياز شكل جديد ودور جديد في النظام الدول الجديد أم انها ستختفى لعدم وجود دور تقوم به ؟

٨ - ان اغلاق صحيفة كبيرة مثل « برافدا » في الاتحاد السوفيتى والتي كانت تمثل بوقا للحزب الشيوعى السوفيتى ، ثم اعادة اصدارها مرة اخرى بشكل جديد دون ان يكون مكتوبا عليها شعار « ياكل عمال العالم اتحدوا » (هذا الشعار الذى كان يتصدرها منذ صدورهما عام ١٩٢٢) ، ان هذا الحدث لابد ان يكون عبرة لكل الصحف التى تصدر في الدول الافريقية ودول العالم الثالث . فلا بد ان تكون هذه الصحف معبرة عن نبض الشعب وكاشفة لانحرافات الحكام والمسؤولين ، وليست ابواقا للدعاية واداة تمجيد الحكام واخفاء فساد المسؤولين .

٩ - ان الظروف الاقتصادية الحرجة التى مر بها الاتحاد السوفيتى منذ منتصف السبعينات وعجزه عن تطوير نظم انتاجه لتتلائم مع المستويات السائدة كانت من أهم اسباب التغيرات التى حدثت في الاتحاد السوفيتى ، وهذا يعتبر بمثابة تحذير للدول الافريقية لاصلاح أوضاعها الاقتصادية بالاعتماد على الذات فلديها ثروات ضخمة . فلا بد للدول الافريقية ان تأخذ في اعتبارها الاتى :

(١) اصلاح الاقتصادى يحتاج الى مساندة الاغلبية ، وذلك من خلال مشاركتها بالرأى في السياسات التى يتم اتخاذها والا يكون اصلاح فجائيا بحيث يتم الانتقال من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر دفعة واحدة ، وانما لابد ان يتم بخطوات محسوبة ومدروسة حتى لا يتعرض النظام لهزات عنيفة .

(ب) ان نجاح برنامج اصلاح الاقتصادى يتطلب



توفير نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة والمؤسسات المالية والإدارية والقوى البشرية المدربة لإدارة الإنتاج .
(ج) أن الحرية الاقتصادية لا تعني إلغاء دور الدولة في تنظيم المجتمع فلا بد أن يكون للدولة دور واضح وقوي وفعال من خلال إقامة المؤسسات الاقتصادية القوية التي تحمي المواطنين من الاحتكار .
- ليس من صالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي كما أنه ليس من مصلحتها انهيار القوى الأخرى التي كان يمكنها إقامة توازن عالمي .
- لذلك لا بد للدول الأفريقية أن يكون لديها القدرة على فهم ما يحدث في العالم بشكل صحيح والتحرك في مواجهة ذلك لتقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة ، وهذا يتطلب قدره الدول على بلورة مصالحها

وأهدافها الوطنية .

- والسؤال الآن هل بعد كل هذه التطورات التي مر بها النظام العالمي وانعكاساته على الدول الأفريقية تظل هذه الدول منشغلة بمشكلاتها الخائفة دون أن تحاول حلها ؟ وهل تظل منشغلة بخلافاتها التي تعمق وحدتها ؟ أن الدول الأفريقية في حاجة إلى آليات جديدة ونظرة جديدة للأوضاع الدولية ، وكذلك في حاجة إلى الاعتماد على الذات ، والاعتماد على الأيديولوجية المعبرة عن واقعها الخاص وليست أيديولوجية مستوردة من الخارج . فلا بد للدول الأفريقية أن تعود نفسها على التعامل مع الحقائق الجديدة التي تفرزها التفاعلات الدولية الحالية ، وأن تضع لها سياسة محددة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وأن يكون للدول الأفريقية وزنها مثلما الحال في أوروبا الموحدة .